

منذ بداية 2019 على أصول رجال أعمال وشركات

البورصة سيّلت رهونات بـ 450 مليون دينار... برقع قيمتها

إ كتب علاء السمان |



المديونيات المتعثرة تعود إلى سنوات سابقة وبعضها قبل أزمة 2008

على تغطية ما أمكن من ديون، ثم تتجه إلى مرحلة تالية تتمثل في بيع الأصول الثابتة من عقارات وغيرها من الأصول التي لا يندرج تسيلها تحت مظلة «هيئة الأسواق» أو البورصة. وبحسب مصادر رقابية تتولى البورصة عمليات التنفيذ في ظل توافر ديناميكية عمل منظمة ودقيقة، وذلك بناء على طلب الإدارة العامة للتنفيذ تحديد موعد بيع الأوراق المالية المحجوز عليها، وأسعارها وقت الرهن انعكس سلباً على نتائج البيوع من مبالغ نقدية في الوقت الحالي، منوهة إلى أن هناك إشكالية تسعى الجهات المعنية لتفاديها دون جدوى، فتمثل في تعدد المطالبات على المدين الواحد.

وأكدت المصادر أن هناك حزمة إجراءات يعمل عليها فريق عمل البورصة لدى تنفيذ أحكام تسيل الرهونات والمفقات ذات العلاقة، مشيرة إلى أن أبرز تلك المهام الرئيسية تتمثل في عرض الأسهم ومتابعة موقف تسيلها، والتأكد مسبقاً من توافرها بالسجلات عبر الشركة الكويتية للمقاصة، إضافة إلى الوقوف على صحة ودقة الأوامر المسجلة وفقاً للمعايير المتبعة وتسجيل الأسعار وغيرها من المهام.

كشفت مصادر مطلعة لـ «الراي» أن بورصة الكويت نفذت منذ بداية العام أوامر بيع وفاء لمديونيات تقارب قيمتها 450 مليون دينار، شملت أصولاً مرهونة لأكثر من 100 رجل أعمال وشركة محلية، وذلك من إجمالي أوامر تنفيذ صادرة تتجاوز قيمتها نصف المليار. وأوضح المصادر أن المديونيات متعثرة السداد تعود إلى سنوات سابقة، وبعضها من قبل أزمة 2008، مبيّنة أن إعادة جدولة هذه المبالغ، وما ترتب عليها من خدمة دين أسهمت في زيادة قيمتها. وأشارت إلى أن البنوك والأطراف الدائنة استنفدت كل المساعي لتغطية هذه المديونيات من قبل أصحابها، إلى أن تضاعفت قيمتها وقيمة خدمة الدين على مدار السنوات الماضية، موضحة أن الجهات الدائنة لم تجد حلاً سوى عرض الأسهم المرهونة لديها للبيع لمدة 10 أيام، وذلك إعطاء فرصة للطرف المدين لتسوية أوضاعه قانونياً، أو مالياً، على أن يتم تنفيذ البيع في اليوم 11 في حال لم يتحقق ذلك. ولفتت إلى أن قيمة رهونات الأسهم المسجلة لم تف سوى بـ 25 في المئة من حجم المديونيات وذلك



تسجيل الأصول المرهونة على عينك يا تاجر

آليات العرض والطلب

أشارت المصادر إلى أن بيع الأسهم المدرجة يتم وفقاً لآليات العرض والطلب وبحسب الأسعار السوقية المتاحة، منوهة إلى أنه في حالة بيع كمية كبيرة من الأوراق المالية غير المدرجة بالبورصة، تتم بالمزايدة أو أي وسيلة أخرى تراها البورصة مناسبة.

وتابعت المصادر أنه يجوز للبورصة بناء على طلب كتابي من المدين المحجوز عليه، اتباع وسيلة أخرى لبيع الأوراق المالية محل التنفيذ غير التنفيذ من خلال نظام التداول أو التنفيذ في مزايدة حسب الأحوال، إذا رأت أن هذه الوسيلة تحقق مصلحة جميع الأطراف، بشرط أن تفي حصيلة البيع كامل قيمة الدين، أو إذا كانت أقل من قيمة الدين.

وذكرت المصادر أن البورصة تقوم ببيع الأسهم غير المدرجة محل التنفيذ الجبري عبر نظام المزاد العلني في اليوم الـ 3 بعد العشرة الأولى، ولكن بسقف مفتوح حال عدم تقدم أي مشتر.

وأفادت بأن الشركة الكويتية للمقاصة تعمل على اتخاذ إجراءات التسوية والتقاص، وإجراء التعديلات اللازمة في سجل حملة الأوراق الشخصية وإيداع حصيلة البيع خزينة الإدارة العامة للتنفيذ، وذلك بعد خصم مصروفات تنفيذ عملية البيع.

بخلاف الـ 70 سهماً

«هيئة الأسواق»: 11.05 في المئة لكل مكتتب في «البورصة»

النسبة والتناسب بين العدد الإجمالي للأسهم غير المسدد قيمتها «فائض الأسهم»، والعدد الإجمالي للأسهم المكتتب فيها بالزيادة، حيث بلغ معدل التخصيص 0.11050 أي بنسبة 11.05 في المئة.

ولاحتماب عدد الأسهم التي تم تخصيصها من فائض الأسهم يتم ضرب عدد الأسهم الإضافية المطلوبة من المكتتب (أي التي تتجاوز 70 سهماً) بمعدل التخصيص، ليكون الناتج هو عدد الأسهم التي تم تخصيصها من فائض الأسهم للمكتتب.

وأشارت «الهيئة» إلى أنه عند الانتهاء من تخصيص الحصص البالغة 50 في المئة، ستكون شركة بورصة الكويت مملوكة بنسبة 94 في المئة إلى القطاع الخاص، بينما تحتفظ دولة الكويت من خلال المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالنسبة المتبقية البالغة 6 في المئة.

حملة إعلامية توعوية. وأشارت «الهيئة» إلى توزيع وتخصيص الأسهم عبر خطوتين، في الخطوة الأولى تم توزيع 70 سهماً لكل مواطن مارس حقه بسداد قيمة الأسهم المخصصة له (أو أقل)، وعدد المواطنين الذين مارسوا هذا الحق هو 82.777 ألف مواطن، وزعت عليهم 5.77 مليون سهم من أسهم الطرح. أما في الخطوة الثانية، فتم تخصيص فائض الأسهم، وهي الأسهم التي لم يتم سداد قيمتها من قبل بعض المواطنين المسجلين في الهيئة العامة للمعلومات المدنية بتاريخ 8 سبتمبر الماضي، نتيجة لعدم ممارستهم حقهم بسداد قيمة الأسهم خلال «فترة السداد والاحتساب في فائض الأسهم»، وعددها 94.165 مليون سهم للمواطنين الذين طلبوا الاحتساب في فائض الأسهم.

وكشفت عن تخصيص فائض الأسهم للمكتتبين فيها على أساس

أعلنت هيئة أسواق المال عن الانتهاء من عملية تخصيص الأسهم للمواطنين المشاركين في عملية الاكتتاب العام على 50 في المئة من أسهم رأس المال المصدر المدفوع لشركة بورصة الكويت، والذي تم تغطيته بنسبة تفوق 850 في المئة.

وأوضحت «الهيئة» في بيان صحافي أنه اعتباراً من 19 ديسمبر الجاري يمكن لكل مواطن شارك بالاكتتاب معرفة مقدار ما خصص له من أسهم التوزيع ومن فائض الأسهم عبر موقع الشركة الكويتية للمقاصة (www.maqasa.com)، وذلك من خلال إدخال الرقم المدني للمكتتب.

ولفتت إلى توزيع الأسهم المطروحة بالتساوي بمعدل 70 سهماً لكل مواطن مسجل لدى الهيئة العامة للمعلومات المدنية كما في 8 سبتمبر الماضي، ومن ثم دعوة المواطنين بذات التاريخ لسداد قيمة هذه الأسهم في الفترة التي امتدت من 1 أكتوبر حتى مطلع ديسمبر الجاري، والتي صاحبته



خالد السلاوي



علي معرفي

بلغت 712 مليون جنيهه خلال 9 أشهر

32 في المئة نمواً بالأرباح التشغيلية لـ «الأهلي الكويتي - مصر»

المقدمة للعملاء. وأضاف أن البنك يواصل الحفاظ على استقرار ومتانة القاعدة الرأسمالية، وتقديم عروض مصرفية مبتكرة للسوق المصرفي المصري، حتى أصبح في وضع جيد يمكنه من مواصلة خطة النمو المتصاعد.

من جهته، قال الرئيس التنفيذي العضو المنتدب للبنك خالد السلاوي، إن النتائج المالية الإيجابية تأتي انعكاساً للجهود التي يبذلها فريق العمل، والتزامه بتقديم تجربة مصرفية مميزة للعملاء، كما تعكس قوة فريق قيادة العمل وقدرته على تنفيذ إستراتيجيته الطموحة.

وأضاف أن البنك سيواصل الاستثمار في تنمية وتطوير العنصر البشري، ما سيمكنه من دفع عجلة النمو والحفاظ على التميز في تقديم الخدمات المصرفية. وأكد الاستمرار في تقديم الخدمات المصرفية الرقمية، بما يؤتي ثماره في تسهيل التجربة المصرفية، وجعلها

حافظ البنك الأهلي الكويتي - مصر، على أدائه الإيجابي والمميز، خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2019، إذ ارتفع صافي أرباحه التشغيلية إلى 712 مليون جنيه، بنمو 32 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وارتفع صافي دخل العائد بنسبة 35 في المئة إلى 1.02 مليار جنيه، في حين حققت محفظة ودائع العملاء نمواً بنسبة 18 في المئة لتصل إلى 28.41 مليار جنيه.

وارتفعت أصول البنك بنسبة 18 في المئة خلال هذه الفترة لتتجاوز 33 مليار جنيه، كما نمت محفظة القروض بنسبة 21 في المئة لتصل إلى أكثر من 19 مليار جنيه.

وقال رئيس مجلس إدارة «الأهلي الكويتي - مصر»، علي إبراهيم معرفي، إن البنك يواصل تعزيز مكانته في القطاع المصرفي المصري، مؤكداً استمراره في الوفاء بوعده بتقديم تجربة مصرفية تجمع بين بساطة وتطوير الخدمات المصرفية

أكثر ملاءمة للعملاء، لافتاً إلى أنه سيظل حريصاً على تقديم عروض أكثر ابتكاراً تلبي احتياجات العملاء لتتناسب مع تطور متطلباتهم ونمط حياتهم السريع.

محفظة ودائع العملاء ارتفعت 18 في المئة

أداء مميز
البنك يواصل تعزيز مكانته في السوق المصري

السلاوي: سواصل الاستثمار بتنمية وتطوير العنصر البشري

«بوبيان للبتروكيماويات» اكتتبت في «أرامكو» بـ 8.6 مليون دينار

أفادت شركة بوبيان للبتروكيماويات بأنها اكتتبت في الأسهم المطروحة من شركة أرامكو السعودية، مشيرة إلى أن الجهات المعنية خصصت 3.326 مليون سهم لـ «بوبيان للبتروكيماويات»، بقيمة 106.444 مليون ريال تقريباً، بما يعادل 8.6 مليون دينار، منوهة إلى تصنيف هذا الاستثمار كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ونوهت إلى أن هذا الاكتتاب سينعكس أثره على البيانات المالية للشركة بالربع الثالث المنتهي في 31 يناير المقبل.

«بوبيان»: اتفاق للاستحواذ على «لندن والشرق الأوسط»
أعلن بنك بوبيان عن توصله لاتفاق بخصوص شروط العرض النقدي المقدم من قبله للاستحواذ على كامل أسهم بنك لندن والشرق الأوسط، مقابل

أخبار الشركات

نحو 158 مليون دولار. وقال البنك إن مجلسي إدارة المصرفين اتفقا على الشروط، حيث سيتم إصدار الأسهم لبنك لندن والشرق الأوسط (بخلاف الأسهم المملوكة حالياً من بنك بوبيان وشركته التابعة والبالغة نحو 27.91 في المئة من الأسهم المصدرة لبنك لندن)، مشيراً إلى أنه يصعب حالياً تحديد أثر ما تقدم على المركز المالي للبنك، لأن الأمر يعتمد على مستوى قبول العرض والملكية النهائية لـ «بوبيان» في «لندن والشرق الأوسط».

«الذكي»: 59 فلساً لسهم «كميفك»

وافقت هيئة أسواق المال على نشر مستند عرض الاستحواذ الإلزامي المقدم من شركة الذكي للتجارة والمقاولات على جميع الأسهم المتبقية في شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي «كميفك»، وبينت «كميفك» أن «الهيئة» وافقت على شرع عرض الاستحواذ الإلزامي، وذلك مقابل سعر العرض المقدم البالغ 59 فلساً للسهم، لافتة إلى أن فترة التجميع ستبدأ اعتباراً من 18 الجاري وتستمر حتى 20 يناير المقبل، مع تعيين شركة الاستثمارات الوطنية مديراً لعملية الاستحواذ الإلزامي.